جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

الاصلاح المصرفي في العراق بين الواقع والتحديات

أمل اسمر زبون *
جامعة القادسية/ كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام : 2016/5/29
تاريخ التعديل : 2016/6/13
قبول النشر : 2016/6/14
متوفر على الأنترنيت : 2018/12/26

الكلمات المفتاحية :
الاصلاح المصرفي
التنمية الاقتصادية
رأس المال المهاجر
الاستثمارات الاجنبية
القطاع المصرفي

الملخص

ان ايجاد قطاع مصرفي سليم يعد شرطا اساسيا لإرساء دعائم نظام مالي مستقر، وعاملا محوريا في تحقيق تنمية اقتصادية بالمستوى المطلوب، ويتم ذلك من خلال انشاء نظام مصرفي قادر على حشد الموارد المالية واعادة تخصيصها وتحسين كفاءتها لخدمة النشاط الاقتصادي، والعمل على تحديث وتقوية القطاع المصرفي من خلال احداث تغيرات في الصناعة المصرفية واعادة هيكلتها لغرض حشد المدخرات المحلية والحد من ظاهرة راس المال المهاجر، مع امكانية جذب جزء من تدفقات الاستثمارات الاجنبية. ولكي تكون اصلاحات الانظمة المصرفية ناجحة لابد ان تكون جزء من استراتيجية أكثر شمولا للتغيير والاصلاح وتتجسد في تحرير القطاع المالي من القيود والعراقيل وايجاد بيئة تشريعية ملائمة وزيادة حدة المنافسة بين المصارف واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصالات والمعلومات، وفي العراق نجد ان القطاع المصرفي يعاني من تحديات ومعوقات عمل كبيرة البعض منها داخلية كالقوانين والتشريعات واخرى خارجية ترتبط بالأسواق العالمية (التغيرات التقنية) وما يترتب على ذلك من تغيرات كبيرة في طبيعة وهيكل الصناعة المصرفية. لذا فان مهمة اصلاح القطاع المصرفي تبدأ من دراسة واقعه والسعي لتذليل الصعوبات التي يواجهها ومعالجة التشوهات والاختلالات الراهنة وبحث سبل تفعيل دور المصارف.

© 2017 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Abstract

To Find a healthy banking sector is a prerequisite for establishing the foundations of a stable financial system, a central factor in achieving the required level of economic development, and this is done through the establishment is through the creation of banking system is able to mobilize financial resources and reallocation and improve the efficiency of the service of economic activity, and work to modernize and strengthen the banking sector through the creation of changes in the banking industry and restructuring for the purpose of mobilizing domestic savings and reduce the phenomenon of capital immigrant, with the possibility of attracting part of the foreign investment flows. In order to reform banking systems to be successful must be part of strategy more comprehensive change and reform, embodied in the liberalization of the financial sector from the constraints and obstacles and find a suitable legislative environment and increasing competition between banks and the use of technological means advanced communication sand informatics. In Iraq, we find that the banking sector is suffering from great challenges and obstacles the work of some of them such as laws and regulations internal and external linked to global markets (technical changes) and Matter on it from significant changes in the nature and structure of the banking industry. So the task of the banking sector reform starting from the study of reality and seek to overcome the difficulties faced by the distortions and address the current imbalances and discuss ways Table the role of banks formation.

* Corresponding author : G-mail addresses : Dramalasmar71@gmail.com.

© 2018 AL – Muthanna University . All rights reserved . DOI:10.52113/6/2018-8-3/122 -132

المقدمة

يشكل القطاع المصرفي العراقي الحلقة التمويلية الرئيسة للأنشطة الاقتصادية الاستثمارية في مراحل بناء الدولة وخلال الفترة القادمة .اذ يعمل الجهاز المصرفي على تلبية متطلبات السياسة النقدية وادواتها المباشرة وبالتنسيق مع السياسة المالية مما يؤمن سلامة ونمو النشاط المصرفي والتوافق ما بين اهدافه (الامان ،السيولة ،الربحية).ان الشروع في عملية الاصلاح المصرفي يتطلب من البلدان الساعية آليه القيام بعدة الإجراءات منها تغير او تعديل انظمتها التشريعية والقانونية واعاده هيكلة القطاع المصرفي بما يتلاءم مع حجم ونوع الاصلاحات بما يوفر زيادة في راس المال المصرفي كذلك تحقيق معدلات نمو حجم الاستثمارات والادخارات وزيادة الائتمان المصرفي والودائع المصرفية .

ومن خلال دراسة واقع القطاع المصرفي في العراق نجد انه يعاني جملة من التحديات والمعوقات التي تحتاج الى جهد وعمل كبير، و البعض من هذه المعوقات داخلية كالقوانين والتشريعات واخرى خارجية ترتبط بالأسواق العالمية (التغيرات التقنية) وما يترتب على ذلك من تغيرات كبيرة في طبيعة وهيكل الصناعة المصرفية . لذا فان مهمة اصلاح القطاع المصرفي تبدا من دراسة واقعه والسعي لتذليل الصعوبات التي يواجها ومعالجة التشوهات والاختلالات الراهنة وبحث سبل تفعيل دور المصارف.

هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة واقع القطاع المصرفي العراقي والوقوف على اهم التحديات التي تقف امام اصلاحه وابراز الافكار والمقترحات التي يمكن الافادة منها خلال الفترة القادمة .

اهمية البحث

تبرز اهمية البحث من خلال الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في توفير متطلبات الاستثمارات الكبيرة التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية، ومعرفة اهم المشاكل والتحديات التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي بعد احداث عام2003 واهم السبل المستخدمة في مواجهتها.

مشكلة البحث

هنالك العديد من العقبات والتحديات التي تقف بوجه اصلاح الجهاز المصرفي العراق وتقدمه وهذه التحديات ناتجة عن واقع الاقتصاد العراقي الذي يعاني من تحديات عديدة البعض منها داخلية واخرى خارجية تنعكس على هذا القطاع.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها" ان تذليل العقبات والصعوبات التي تواجه اصلاح القطاع المصرفي العراقي يتطلب وجود استراتيجية تنسجم مع الامكانات المادية والبشرية المتاحة في العراق ، تركز على بناء هذا القطاع على اسس قوية ومتينة وقائمة على التخطيط العلمي واستخدام التقنيات الحديثة التي تعتمد الكفاءات والقدرات الوطنية وفتح المجال امام المصارف للعمل بكل مرونة ويسر".

هيكلية البحث

يحاول البحث التعرف على مفهوم الاصلاح المصرفي واهدافه ودراسة واقع القطاع المصرفي العراقي وسبل اصلاحه مع ابراز اهم التحديات والعقبات التي تواجه عملية الاصلاح وسبل معالجتها وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات التي يمكن ان تساهم في اصلاح القطاع المصرفي في العراق.

الاطار النظري

اولا : الاصلاح المصرفي (المفهوم، الاهداف، المبررات)

❖ **مفهوم الاصلاح المصرفي**

يشير المفهوم اللغوي للإصلاح الى جعل الشي اكثر اصلاحا. اما من الناحية الاقتصادية فقد عرفه Manuel Guitain على انه " السياسيات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال ايجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب محلي كلي يتوائم وتركيبه العرض الكلي وباعتماد اجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلا" عن اعتماد سياسات اقتصاد جزئي تهدف الى(عودة ,2013)

أ- تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال ازالة التشوهات السعرية.

ب-تعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الادارية وبموجب ذلك يتم استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي.

ت-الحد من الضغوط التضخمية وتخفيف اثارها السلبية مما يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات .

ث-استعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب اجراءات معينة لضمان النمو القابل للاستمرار وتخفيف البطالة.

وهناك من عرف الاصلاح المصرفي " بانه مجموعة من العمليات الشاملة والمستمرة التي تساهم في زيادة حجم الاقراض والايداع وتحسين الخدمات المصرفية الامر الذي ينعكس ايجابيا"

على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني.(الجبوري ،2012 :5) في حين يعرفه البعض "بانه مجموعة من الاجراءات المصرفية التي تعمل على ايجاد تغيير حقيقي في اسلوب ونمط النشاط المصرفي ليصبح اكثر فاعلية في تعبئه المدخرات وتوظيفها لخدمه التنمية بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية العالمية (السعيدي ,2002 :4) وعليه فان عملية الاصلاح المصرفي تتمثل بأنشاء نظام مالي قادر على حشد الموارد المالية و اعادة تخصيصها بشكل كفؤ خدمة" للنشاط الاقتصادي من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية و مستمرة، الامر الذي يتطلب تحديث و تقوية جميع وحدات القطاع المصرفي ، فضلا "عن احداث تغيرات في طبيعة الصناعة المصرفية و اعاده هيكلتها من خلال مجموعة الاجراءات التي تساهم في تصحيح الهياكل النقدية او المالية او الادارية لغرض تحسين كفاءة البنوك بغرض حشد المدخرات المحلية (اتحاد المصارف العربية ,2005 : 115) من خلال المفاهيم التي مر ذكرها نجد ان عملية الاصلاح المصرفي تنطوي على عدد من المتضمنات المتمثلة بإدخال التعديلات على الاطر القانونية والرقابية التي تحكم عمل المصارف وكذلك رسملتها وتحرير النشاط المصرفي وتقليص مساهمة الحكومة في تكوين راس مال المصارف وتشجيع عمليات الدمج بين المصارف .

وتأخذ عملية الاصلاح المصرفي واحدة من الاوجه الثلاث الاتية:

- ❖ اما ان تكون عملية رائدة لم يسبقها أحد في السلوك الذي اتبعته ثم لحقها الاخرون بتوجيهاتها .
- ❖ او تكون تقليدية بمعنى تسعى الى تقليد نهج اصلاحي سابق او معاصر .
- ❖ او متزامنة مع حركة اصلاحية اخرى .

ولابد من الاخذ بنظر الاعتبار على ان الاصلاحات المصرفية هي جزء من الاصلاحات المالية والتي تركز على التحرر المالي الذي هو عبارة عن "مجموعة من الاجراءات السياسية لخفض درجة القيود المفروضة على عمليات الاسواق المالية" بالمفهوم الضيق، اما المفهوم الشامل فانه "مجموعة من الاجراءات لتعزيز كفاءة النظام المالي وسلامته". ولإتمام عملية الاصلاح المالي يجب ان يكون هنالك اصلاح نقدي من خلال تحرير اسعار الفائدة الدائنة والمدينة الذي بدوره يودي الى زيادة الادخارات من جانب وتنشط الاستثمارات من جانب اخر. ووضع سقف زمني على الائتمان المحلي لغرض تقييد حجم الطلب الكلي.

الا ان اتمام عملية الاصلاح المالي والمصرفي لا تتم عبر اصلاح السياسة النقدية فحسب بل تتعدى ذلك لتشمل تشجيع المنافسة في القطاع المالي والمصرفي (هدهود ، 2008: 39).

- ✓ حرية دخول والخروج من الاسواق.
- ✓ توسيع نطاق الاعمال امام المؤسسات المالية.
- ✓ تحسين هيكل ملكية الشركات المالية.
- ✓ اعادة هيكلية البنوك والتي تديرها الدولة وتحويلها الى القطاع الخاص.
- ✓ تحسين البنية الاساسية وتطوير الاسواق المالية مثل تكوين شبكة من (العملاء، السماسرة ، الوسطاء) اضافة ادوات جديدة للأسواق المالية.
- ✓ تحرير الحساب الرأسمالي وتحرير تجارة الخدمات المالية ورفع القيود عن الاستثمارات المباشرة واضافة الى ذلك تقويم سعر الصرف وتحديده على اساس قوى الطلب والعرض فضلا" عن اجراءات الجوانب التكميلية التي تختلف من دولة الى اخرى حسب السياسة الاقتصادية ونوع الاصلاحات المالية والمصرفية.

❖ **اهداف الاصلاح المصرفي**

هناك مجموعة من الاهداف لإصلاح القطاع المصرفي في العراق تتمثل بما يلي : (هدهود ، 2008: 39).

1. محاولة تحقيق التوازن في عملية التنافس بين القطاعين المصرفين العام والخاص، وفسح المجال امام مبادرات القطاع الخاص لان هذه العملية تعد جزءا اصيلا من برامج الاصلاح الاقتصادي لأنها تمثل تغيرا جذريا للسياسات الاقتصادية من اجل المشاركة في تعبئة الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. التخفيف من الاعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة استمرار دعمها للمشاريع بأنواعها واحجامها كافة، والتي اثبتت التجارب عدم جدواها الاقتصادية، وتوجيه الاتفاق العام نحو دعم البنى التحتية والمنشآت الاقتصادية ذات الاستراتيجية من خلال اناطة مهمة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الى القطاع المصرفي الخاص وجعله سندا للقطاع المصرفي العام في العمليات التمويلية لما له من اثر ايجابي على ميزانية الدولة حيث يكون التمويل الحكومي مركزا في مشاريع البنى التحتية اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية.
3. زيادة تعبئة المدخرات واستخدامها الاستخدام الامثل، من اجل تمويل الاستثمارات والمشاريع التي تساعد على تحقيق اهداف عملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطنين .

4. تمكين اقتصادات الدول التي تسعى للإصلاح الاقتصادي على تكييف اقتصاداتها لتواجه متطلبات التنمية الاقتصادية، وكذلك لتواجه الصدمات الخارجية التي تحدث في الاسواق المالية والنقدية وما لها من اثر على باقي القطاعات الاقتصادية.

5. خلق انظمة مالية ومصرفية سليمة وتنافسية من اجل تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي والاسراع في وتيرة النمو الاقتصادي المنشود.

6. تقليص تكاليف الائتمان وزيادة الانتفاع منها وجعل السوق اكثر شفافية وتنافسية.

❖ **مبررات الاصلاح المصرفي**

هناك عدة مبررات للإصلاح المصرفي نذكر منها الاتي(ابراهيم جاسم جبار، 2015،ص3):

- ✓ تكون مهمة المؤسسات المصرفية في خلق النقود الائتمانية لطالبيها من اجل الاسهام في تقدم المجتمع وتحقيق اهداف التنمية وغاياتها.
- ✓ ان الاصلاح المصرفي ينبغي ان يأخذ بنظر الاعتبار الواقع النقدي والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المصارف محليا وعالميا.
- ✓ التطورات التكنولوجية التي حدثت في المنتجات المصرفية واستخدام الاجهزة الحديثة في ذلك وبروز الحاجة الى وضع قوانين وتشريعات تنظم التعامل مع هذه التكنولوجيات.
- ✓ ايجاد مجموعة من الافكار الجديدة والمعايير التنظيمية لزيادة كفاءة هذه المؤسسات وتسهيل حصول المستفيدين على هذه الخدمات.

لذلك يرى الباحث ان عملية الاصلاح المصرفي يجب ان تكون بشكل تدريجي من خلال البدء بالمصارف الحكومية وصولا" الى المصارف الخاصة مرورا" بكل مكونات القطاعات المالية والمصرفية والمؤسسات المالية الغير مصرفية وعناصر السوق النقدية والمالية، ان اعادة صقل المهارات والكفاءات الموجودة واعادة تأهيلها لبلد واعي ومدرك لأهمية القطاع المصرفي والعمل داخل قطاعاته ويكون ضمن دورات تدريبه بأيدي امينة ذات خبرة في عملية الادارة المصرفية. خدمة" لاقتصاد البلد ودافع لتطوير والازدهار المستقبلي

ثانيا: واقع القطاع المصرفي في العراق

يتكون القطاع المصرفي في العراق من (57) مصرفا" منها (6) مصارف حكومية (الرشيد، الرافدين، العقاري، الزراعي، الصناعي، المصرف العراقي للتجارة) و(51) مصرفا" اهليا" بضمنها (18) فرعا" لمصارف اجنبية اضافة الى مكتب تمثيل واحد لبنك الاسكان، وبهذا فان عدد فروع المصارف بلغ (1204) فرعا" ومكتبا واحد، علما ان هناك (7) مشاركات من مصارف اجنبية تراوحت نسبة المشاركة بين (49-82%) من راس المال (البنك المركزي العراقي ،2014 : 29).

وبلغت نسبة مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلي الاجمالي للعام 2003 حوالي (1,3%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي مع حصول نمو بطيء لغاية عام 2007 اذا بلغت حوالي (1,4%) من اجمالي الناتج المحلي، و مع زيادة التغيرات والتطورات في الانظمة المصرفية لوحظ ارتفاع هذه النسبة الى (7%) و(8%) للعامين 2012،2011 على التوالي في نسبة المساهمة القطاع المصرفي.

مازال الجهاز المصرفي العراقي متواضعا" في هيكليته وفي نسب المشاركة بالناتج المحلي الاجمالي اذ تشكل نسبه المصارف الحكومية من اجمالي رؤوس الاموال الجهاز المصرفي حوالي (21,3 %) لغايه عام 2012، اما المصارف الخاصة فهي تمتلك الجزء الاكبر من اجمالي رؤوس الاموال بنسبه حوالي (78,7%) توزعت بين المصارف التقليدية بنسبه(53,5%) والمصارف الإسلامية بنسبه(55,5%) و(2,7%) لفروعها في المصارف الأجنبية العاملة في العراق. وكما اظهرت الاحصائيات لعام 2012 ارتفاع رؤوس الاموال في المصارف الخاصة الى (5,9%) ترليون دينار لعام 2012 وذلك وفق تعليمات البنك المركزي العراقي بزيادة رؤوس اموال المصارف (مجلس النواب العراقي،2014 :23) . أي ان هنالك احتكار تام وهيمنة للمصارف الاهلية على اجمالي رؤوس الاموال برغم من سيطرة القطاع الحكومي على التعاملات المالية الحكومية.

اما نسب النمو المتحقق في الموجودات المصرفية للمصارف الحكومية خلال الفترة (2012، 2013) بلغت (19,7%) في الائتمان النقدي (0,5 %) والودائع (9,8%) وراس المال والاحتياطيات (13,5%) وكما هو واضح بالجدول (1) الذي يوضح نسب النمو المتحقق للمصارف الحكومية و المصارف الاهلية العراقية و العربية و الاجنبية للعامين 2013،2012 .

جدول (1) مقارنه البيانات المالية للمصارف الحكومية العراقية و المصارف الاهلية العراقية و المصارف العربية و الاجنبي لعامي 2012 و2013 (مليون دينار)

المصارف / السنه		الموجودات	الائتمان النقدي	الودائع	الاستثمارات	راس المال و الاحتياطيات	الربح المتحقق
المصارف الحكومية	2012	173213	23261	54867	48559	21989	92619
	2013	207320	23381	60242	33342	24696	92687
	النمو %	%19.7	%0.5	%9.8	%31.3-	%13.5	%0.1
المصارف الاهلية	2012	14855	40560	77152	9045	46000	---
	2013	18636	54188	8941	15165	58992	----
	النمو %	%25	%34	%16	%68	%28	----
المصارف العربية و الاجنبية	2012	1340	87	5679	199	1818	279
	2013	1684	3412	8924	23	1838	261
	النمو %	%25.6	%290	% 57.1	%11.9	%1	%0.6-

المصدر /البنك المركزي العراقي –ا لمديريه العامة لمراقبة الصيرفة و الائتمان- قسم التدقيق المكتبي ،النشرات الاحصائية للسنوات 2012 و 2013 ،ص 37-38.

وفيما يخص التطور في حجم الودائع ومنح الائتمان نجد انه على الرغم من الارتفاع الحاصل في حجم الودائع الا ان نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي مازالت منخفضة اذ بلغت(24.7%) في عام 2013 بعد ان كانت (28,8%) ويعود هذا الانخفاض الى ان المصارف في العراق ماتزال ضعيفة في جذبها للودائع .اما بالنسبة لحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص فنجد انه قد تراوح بين الانخفاض والارتفاع، وكذلك الحال لنسبته من الناتج المحلي الاجمالي حيث تراوحت بين الانخفاض والارتفاع ايضا"، اذ بلغت (2.8%)في عام 2013 بعد ان كانت (2.3) في عام 2012 وكما هو واضح في الجدول(2)، وهذا التذبذب الحاصل في هذا المؤشر ناتج عن ضعف قدر المصارف على منح الائتمان بسبب عدم تمتعها بالملاءة المالية التي تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع الموجود لديها والتي يغلب عليها قصر الاجل. كما يمكن ان يعزى الى طبيعة الضمانات التي تطلبها المصارف مقابل منح الائتمان.

جدول (2) التطور الحاصل في حجم الودائع المصرفية والائتمان المصرفي ونسبتهما من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2010 -2013)

السنة	تطور الودائع المصرفية (مليون دينار)	الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للقطاع الخاص (مليون دينار)	الناتج الاجمالي المحلي (مليون دينار)	مؤشر تطور الودائع %	مؤشر تطور الائتمان %
2010	47947232	5642801	171956975	27.8	3.2
2011	56125094	3755280	18337168	30.4	2.03
2012	62005935	5098281	214767951	28.8	2.3
2013	68855487	6565091	227815614	24.7	2.8

النشرات السنوي للبنك المركزي العراقي للأعوام 2013، 2014 .

وفي عام 2014 نجد ان حجم النمو في الودائع قد بلغ (75) تريليون دينار عراقي ،و بلغ نصيب المصارف الحكومية حوالي (86%) من مجموع قيمتها و (14%) لدى المصارف الخاصة الامر الذي يؤكد استمرار سيطرة البنك المركزي على مصارف القطاعين العام والخاص. اما مجموع رؤوس الاموال لدى الجهاز المصرفي فقد بلغت (9) تريليون دينار (7) تريليون دينار منها لدى المصارف الخاصة و (2) تريليون لدى المصارف الحكومية ونسبتها (23%) من مجموع رؤوس الاموال. اما فيما يخص حجم الموجودات فقد بلغت (225) تريليون دينار (204) تريليون دينار منها للمصارف الحكومية و(21)تريليون دينار لدى المصارف الخاصة مما يعني وجود ارتفاع في قيمة الودائع المصرفية ومجموع رؤوس الاموال خلال عام 2014 (النصيري،2014 :27).

وفيما يخص مؤشر الكثافة المصرفية (عدد المصارف بالمقارنة مع عدد السكان) في العراق فقد بلغ مصرفا" لكل (29) الف نسمة وحسب مؤشر الكثافة المصرفية المعيارية الدولية (مصرف واحد لكل عشرة الالف نسمة) فان العراق يعاني من ضعف في الوعي المصرفي وعدم وصول الاقتصاد العراقي الى المستوى العالمي في هذا المجال، بالإضافة الى غلبة الطابع العائلي على عدد من المصارف الخاصة وانفراد في الادارة مع الملكية مما يسبب ضياع هذه المصارف ورؤوس الاموال فضلا" عن ضعف الثقافة المصرفية وعدم الالتزام بالقوانين المصرفية وغياب الاستراتيجيات والتخطيط السنوي وضعف المستوى التكنولوجي المستخدم في اغلب المصارف الحكومية (عيدي ،2014: 29)

وفي مجال استخدام التقنيات نجد ان المصارف الخاصة تمتلك (27) نظاما" مصرفيا" شاملا" والفعالة منها (15) نظاما"، في حين بلغ عدد اجهزة الصراف الآلي لدى المصارف العراقية (485) موزعة الى (330) في بغداد و(155) في باقي المحافظات. ويمتلك مصرف الوركاء (186) جهاز وتوزع البقية على مجموعة من المصارف الخاصة، اما بالنسبة للمصارف الحكومية نجد ان المصرف العراقي للتجارة الوحيد الذي يمتلك اجهزة الصراف الآلي وبلغ عددها (72)جهاز في عام 2014، في حين ان مصرف الرافدين قام باستخدام البطاقة الذكية لصرف رواتب المتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية وبعض الوزارات من خلال نقاط البيع البالغة (495) نقطة وبلغ عدد بطاقات (كي كارد) (2228184) بطاقة (البنك المركزي العراقي، 2014 :7،8).

اما فيما يخص البنك المركزي العراقي الذي يعتبر من اقدم البنوك في المنطقة اذ تأسس عام 1947 له استقلالية في رسم وتنفيذ السياسة النقدية العراقية حسب(قانون رقم 56 لسنه 2004) الذي اتاح له الاستقلال المالي والاداري والقانوني وتتجلى استقلاليته بارتباطه المباشر بمجلس النواب العراقي استنادا لقانون رقم 56 لسنه 2004 ومسؤولا امام مجلس النواب وفق احكام المادة(103) في الدستور العراقي وعدم خضوعه الى أي جهة اخرى . عدم قيامة بإقراض الدولة او مؤسساتها او كفالتها لدى الغير او شراء ادوات الدين العام الحكومي الا من السوق الثانوية وفق المادة (26) من هذا القانون، كما يقوم بتدقيق حساباته وبياناته مدققين ومراقبين دوليين ومن ثم يتم نشرها عبر تقارير سنوية تكون متاحة للمؤسسات المختلفة والجمهور بالإضافة الى وظائفه الاخرى (تقرير اللجنة المالية).

ثالثا : سبل اصلاح القطاع المصرفي في العراق

نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق بعد عام 2003 اتخذت السياسة النقدية مجموعة من الاجراءات للتعزيز ودعم القطاع المصرفي ومواكبته للتطور الخارجي في العالم، فقد تم تحرير سعر الفائدة واصبحت المصارف هي المسؤولة عن تحديد نسب الفائدة طبقا" لقوى السوق العراقية وتم منح تراخيص عمل المصارف العربية والاجنبية وفتح باب لحرية انتقال رؤوس الاموال وذلك بتحرير القطاع المالي العراقي وتفعيل قوى السوق لتوجيه المتغيرات الاقتصادية واضافة المزيد من المرونة في عمل المصارف فضلا" عن استخدام التقنيات الحديثة في العمل .يمكن ان تنقسم عملية الاصلاح الى عده مراحل بشكل متزامن مع عمليات الاصلاح في الانشطة الاقتصادية الاخرى وعلى النحو الاتي.

المرحلة الاولى (الحالية) تكون البداية هي الاصعب دائما والاهم في عملية الاصلاح كخطوة اولى نحو بناء مؤسسات مصرفية ناجحة وهادفة في نفس الوقت لان البدء في عملية الاصلاح يتطلب جهد ووقت وتنفيذ مباشر من قبل الجهات المعنية بدون تلكؤ او توقف او اهمال أي عنصر في هذه المرحلة سيكون له تأثير على مراحل القادمة وتتضمن هذه المرحلة عدة خطوات :-

- ✓ تأسيس هيئة خاصة بالإصلاح المصرفي: اذ تقوم الدولة بتأسيس هيئة خاصة تسمى "هيئة الاصلاح المصرفي " عملها رسم سياسة الاصلاح المصرفي ووضع الآليات الضرورية والاشراف على المصارف. فضلا" عن تشريع القوانين والاجراءات، وتزويدها بالسيولة النقدية لأداء اعمالها، وتضم الهيئة افراد من ذوي الاختصاص والخبرة وعلى دراية تامة بأمور الدولة والحاجة الحالية والمستقبلية وتكون مهامها على النحو الاتي (سعد ،2015 :25)

أ. اعادة تقييم عمل النظام المصرفي وفعاليته وذلك من خلال تقييم الائتمان وحجم ودرجة المخاطرة ونسبة السيولة، وفي هذا المجال لابد من الرجوع الى مقررات لجنة بازل من اجل اسناد عمل وحدات الجهاز المصرفي لجميع المعايير الدولية من حيث الكفاءة والفاعلية.

ب. تطوير وتحسين مستوى الرقابة المصرفية وانظمة الرقابة المحاسبية بما يقترب من المعايير الدولية المقبولة بحيث تنسجم مع الانظمة والقواعد الدولية لكي يتمكن النظام المصرفي وعناصره من التكامل وتبادل المعلومات مع البنوك الدولية الاخرى. فضلا" عن استحداث نظام للتامين على الودائع يتصف بالكفاءة في الصناعة المصرفية برغم من ضمان الدولة للودائع.

ت. اعاده هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف وخاصة" المصارف الصغيرة. بما يدعم قدرتها التنافسية في السوق لاسيما بعد فتح الباب امام المصارف العراقية لدخول القطاع المصرفي في التجارة الدولية.

اعطاء حرية للمصارف في مجال تحديد رسوم وتعرفه الخدمات المصرفية على اساس التنافس فيما بينها التي من خلال تمكن من تحسين جودة الخدمات المصرفية ورفع الحد الاقصى لراس المال المدفوع والمصرح به حتى تستطيع المصارف تلبية الالتزامات الحاضرة والمستقبلية.

من الجوانب الاخرى في هذه المرحلة :-

- ✓ الكفاءات والخبرات وهي تشكيل منظومة من الكوادر المتخصصة في العمل المصرفي والمالي وذلك عن طريق اعادة فرز الكوادر السابقة واعتماد الدراسات والدورات التدريبية اساس لذلك.
- ✓ تحرير اسعار الفائدة وعدم التدخل في تخصيص التسهيلات الائتمانية وترك الامر للمصارف وفق المعايير المصرفية المعمول بها والتخلي عن سياسة الكبح المالي.
- ✓ اعتماد مبدا استقلالية البنك المركزي، بمعنى منع التدخل الحكومي عند قيامه بأداء وظيفته الاساسية وهي تنفيذ السياسة النقدية التي تقوم بدورها على اساس اقتصادي ولا تتدخل اغراض السياسة التنفيذية او التشريعية فيها و اعتماد على استخدام الادوات غير مباشرة لتنفيذ السياسة النقدية التي تعتمد على قوى السوق .

اما ما يتعلق بالمصارف القديمة (الرافدين والرشيد) وفروعها توصي الهيئة :-

- ✓ تتحمل وزارة المالية ديون الدولة وتمثل كافة قيود الموقوفات الظاهرة في سجلات المصارف وجميع المبالغ المؤشرة لدى المصارف تحت بند اضرار الحرب لعدم مسؤولية المصارف عنها.
- ✓ تتحمل وزارة المالية والبنك المركزي مناصفة مسؤولية جميع العملات المزيفة سواء كان بدون (ليبل وغيرها) حيث ان المصارف كانت تتخبط بذلك بسبب عدم وضوح التعليمات، ويستثنى من ذلك حالات فيها تحقيق او ادانه .
- ✓ ترشيق عدد الموظفين من خلال عرض مجموعة من الخيارات عليهم ومنها (التقاعد، التعويض المجزي، احالتهم الى وزارة المالية ،جهات حكومية اخرى)

- ✓ مفاتحة المالية لغرض تعويض المصارف عن ارصدتها الخاصة التي حولت الى صندوق اعمار العراق (DFI) على ان تكون موثقة.
- ✓ التخلي عن دفع رواتب المتقاعدين وتسليم الفروع المتخصصة بدفع الرواتب الى دائرة التقاعد او لدفع مستحقات شبكة الحماية كمرحله اولى ومن ثم التفكير باستخدام الصراف الآلي(الاوتو مشين) لدفع رواتب المتقاعدين .

الى غير ذلك من الاجراءات كتأسيس فروع جديدة او اقامه شركات او اندمجات وتبادل خبرات مع مصارف عربيه او اجنبيه وبهذا تسطيع المصارف القديمة ان تقلل من حجمها ومن ثم تقليل خسائرها واعطاء فرصة للمصرف الجديد بالتوسع وتحديث هذه الفروع.

المرحلة الثانية (الانتقالية) في الوضع الجديد ستكون هنالك منافسة بين المصارف الحكومية او فروعها وعليه يجب ان تكون مميزة في عملها وادائها عن غيرها ، ويترتب على ذلك ان تكون بعض المصارف الحكومية (او بعض فروعها) متميزا في أدائها عن غبرها .ويتم ذلك من خلال(تقييم سياسة الاصلاح المصرفي في العراق، 2009 :3).

أ. تقوم الهيئة المصرفية بتشجيع القطاع الخاص في ادارة وملكية المصارف لتصبح ملكية مختلطة.

ب. تشجع الهيئة على حرية اتخاذ القرار بشأن الاندماج بين الفروع او المزيد من الخصخصة.

المرحلة الثالثة يكون فيها وضوح اكثر لعمل و اداء المصارف و الطرق الانسب للتعامل معها و بإمكان الهيئة اتخاذ القرار اما ان تبقى تحت ملكيتها او الاشتراك او الاندماج مع المصارف الاخرى. ويمكن ايجاز مجموعه من النقاط لأبرز ملامح الاصلاح المصرفي من خلال (حيدر حسين ال طعمة ص2,1).

1. تفعيل الدور الحكومي بالأشراف والرقابة والقضاء على التسلط الاداري والفساد والسلوكيات البيروقراطية الموجودة في المؤسسات المصرفية العراقية واستحداث آليات جديدة لكشف السرقات وعمليات التزوير.
2. التوسع في استحداث قنوات الكترونيه جديدة وفروع جديدة للمصارف العراقية وتوفير العملاء في الوقت والمكان المناسبين لهم بالإضافة الى زيادة عملية التوظيف التكنولوجي المصرفي وتنويع المنتجات والخدمات المقدمة للزبائن وتلبية جميع احتياجات العملاء في القطاعات الخدمية والمؤسسات والافراد
3. انشاء صناديق التمويل والاستثمار للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبناء آليه واضحة لدعم القطاع الخاص والتركيز على زيادة عمليات الائتمان والتمويل والقروض والمدخرات.
4. تفعيل دور المصارف الحكومية التخصصية (المصارف الصناعية والزراعية والعقارية) وتحويلها الى مصارف شاملة تخصصية وفقا" لهدف انشاءها من اجل تسريع عملية النمو الاقتصادي ومساهمتها الفاعلة في مجال اقامتها والتشجيع على عمليات الاندماج المصرفي.

مما سبق يتضح لنا ان هيئة الاصلاح المصرفي تمنح جميع المصارف الحرية الكاملة في اتخاذ القرارات بالمقابل تكون المسؤولة عن حسن الاداء والعمل المصرفي من الناحية الاقتصادية والمالية، وان تبني مبدا الحرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية يوفر الإطار الضروري لوضع الشخص المناسب بالمكان المناسب وبذلك تتغير اعراف العمل السائد وتكون المصارف حرة في اختيار وتقديم نوع الخدمات والتسعيرة وطرح افكار جديد للتعامل المصرفي بما يخدم العملاء

رابعا : التحديات والصعوبات التي تواجه الاصلاح المصرفي العراقي

مر القطاع المصرفي العراقي بعد سقوط النظام عام 2003 في حالة انحسار كون الحكومة التي تشكلت بعد ذلك (عام2003) استغلت هذا القطاع في تمويل مشاريع غير كفؤة ساهمت في تراكم الديون الخارجية برغم من السيولة المرتفعة التي كانت نتيجة الاحساس بعدم الامان والحرب مما ادى الى ارتفاع الايداعات المصرفية وحصول تضخم السيولة النقدية في الجهاز المصرفي العراقي اذ بلغت في مصرف الرافدين نحو(400) مليون دولار امريكي وبلغ صافي حافظة القروض بقيمة (44) مليون دولار امريكي فقط نهاية عام 2003 .بالمقابل بلغت نسبة الديون المتأخرة التسديد في اغلب المصارف العراقية على النحو الاتي من اجمالي الائتمان المقدم في نهاية عام 2002

- مصرف الرافدين 50%.
- مصرف الرشيد 28 %.
- المصارف الاهلية (67%) (مصرف البركة) و (26%) المصرف المتحد للاستثمار (29%) من المصرف الاهلي العراقي

بسبب توقف الانشطة المصرفية خلال فترة الحرب وما بعدها لعدة اشهر أي نهاية عام 2003 ، لذلك واجه القطاع المصرفي العراقي العديد من العقبات والتحديات لاستكمال مراحل عملية الاصلاح ومن هذه العقبات والتحديات (نبيل جعفر عبد الرضا .www.m.ahewar.org).

1. الديون الخارجية وهي الجزء الاكبر من العبء على الجهاز المصرفي العراقي حيث بلغت نسب الفوائد المتراكمة عليه الى اكثر من (23 مليار دولار) وهذه الديون هي اكبر من رؤوس الاموال الموجودة في مصرف الرافدين بأضعاف، كما ان موجودات مصرف الرافدين هو(66%) تتكون من حوالات الخزينة التي تصدرها الحكومة لتمويل وتغطيه خسائر وتوفير الاعانات والدعم وينطبق هذا الشي على مصرف الرشيد بنسبه 50% .

2. الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي التي يحول دون تطوير القطاع المصرفي وضعف الاستثمارات الخارجية المقدمة للقطاع المصرفي العراقي.

3. ان 90 % من النشاط المصرفي مخصص لدعم وتمويل النشاط العام الذي يتميز بعدم كفاءته بينما يتم منع القطاع الخاص من التمويل اللازم للتراكم الرأسمالي، بالإضافة الى ان (90%) من استثمارات الجهاز المصرفي الحكومي (الرافدين ،الرشيد) هي حوالات الخزينة مما يعني ضعف القاعدة الاستثمارية التي لا زالت محصورة بيد الدولة .

4. ارهاق المصارف (الرافدين، الرشيد) بدفع اجور اعمال غير مربحة كرواتب المتقاعدين التي ينبغي على مصرف التقاعد القيام بها فضلا" عن عدم توفر الكوادر الفنية والادارية الكفؤة وتضخم عدد الموظفين بشكل كبير دون الاخذ بنظر الاعتبار (المكان المناسب والوقت المناسب والموظف المناسب) لأداء الخدمة للعملاء.

5. ضعف الاداء التكنولوجي وعدم والحداثة في تقديم الخدمات المصرفية يضاف الى ذلك عدم توفر الادوات المالية والمصرفية المبتكرة لنوع من انواع الخدمة للعملاء ورجال الاعمال اذ يلاحظ اعتماد الاقتصاد العالمي على السرعة والدقة والحداثة في مجال الاتصالات والخدمات المصرفية والتعاملات الخارجية في ادارة الاعمال المصرفية من اجل رفع القدرة التنافسية في الاسواق العالمية.

6. عدم وضوح الرؤية والعمل للسياستين النقدية والمالية في العراق .

7. اثقال الجهاز المصرفي بمجموعة من الاجراءات التي ادت بدورها الى عدم كفاءة التخصيص وحشد الموارد منها(سياسة الكبح المالي، القروض المتعثرة، ضعف الاخضاع والرقابة ، ضعف كفاءة انظمة المدفوعات ،ضعف استخدام التكنولوجيا).

من اهم الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي في تطبيق قرارات لجنة بازل من حيث التزام المصارف بزيادة رؤوس اموالها بمعدلات كبيرة تتناسب مع حجم مخاطر العمليات التي تقوم بها لمواجهة الازمات التي يمكن ان تحدث نتيجة للمضاربات و التلاعب الخفي في اسعار الاسهم و السندات حيث يكون رأسمال المصرف في تلك الحالات هو الضمان الحقيقي بدلا" من الاعتماد على اموال الحكومة وتهديد الاقتصاد الوطني للبلد.

ومن هذه الصعوبات نذكر (عبد الجبار،2013 :2).

- ✓ صعوبة تقدير حجم راس المال المطلوب قياسا" بحجم راس المال الفعلي
- ✓ عدم الاهتمام بشكل واضح بموضوع ادارة المخاطر
- ✓ عدم توافق النظم المحاسبية المطبقة مع المعايير الدولية المحاسبية
- ✓ عدم توفر قاعدة بيانات شاملة ودقيقة يمكن الافادة منها او الرجوع اليها عند الحاجة.
- ✓ الحاجة الى نوع من التنسيق مع الوكالات العالمية للتصنيف الدولي لأهمية هذا التصنيف في تطبيق المقاربة المعيارية للمخاطر الائتمان .
- ✓ عدم مواكبة التطور الحاصل في الصناعة المصرفية الدوليه
- ✓ صغر حجم اجمالي موجودات رؤوس اموال المصارف العراقية بالمقارنة بالمصارف العالمية.

وخلاصة لما تقدم فانه لمواجهه هذه التحديات لابد من اصلاح تدريجي وشامل للقطاع المصرفي العراقي ابتداء" من المصارف الحكومية وانتهاء" بالمصارف الخاصة مرورا" بكافة المكونات القطاع المالي والمصرفي وغير المصرفي

خامسا: افكار ومقترحات لتطوير القطاع المصرفي العراقي

من خلال ما ورد من الدراسة عن واقع القطاع المصرفي وملامح الاصلاح والتحديات التي يوجهها القطاع المصرفي العراقي يمكن وضع بعض المقترحات والافكار لتطوير القطاع المصرفي خلال الفترة القادمة .

العمل على ايجاد بيئة تشريعية مصرفية تمنح القطاع المصرفي حرية العمل والتطوير تنسجم مع التطور الخارجي المالي والمستقبلي فضلا" عن تعديل قوانين القطاع المصرفي القديمة ومنها قانون الشركات (21 لعام 1997) وقانون البنك المركزي (56 لسنة 2004) وقانون الاستثمار او تعديلاته (13 لعام 2006) . وضع نظام رقابي جديد يضمن ويكفل الرقابة على الشركات و المؤسسات المالية و المصرفية وبشكل خاص (غير المصرفية) يعتمد تقنيات الكترونية حديثة في تحليل نتائج

النشاط وفقا" للتقارير الذكية التي تظهرها هذه الانظمة الرقابية. فضلا "عن استحداث دائرة او مديرية تعنى بتطوير القطاع المصرفي الخاص في البنك المركزي العراقي او بالقرب منه بكافة المجالات المصرفية و التقنية وتنفيذ برامج لتدريب و تأهيل الكوادر المصرفية . العمل بشكل دقيق لمتابعة اخر التطورات والمستجدات في لجنه بازل واعتماد المعايير الدولية فيما يخص كفاية راس المال ومعدل نسبة السيولة. تنوع المنتجات والخدمات المصرفية وتطويرها وايجاد منتجات جديدة تلبي جميع احتياجات العملاء في قطاعي الافراد والمؤسسات مع استحداث قنوات التوزيع الإلكتروني فضلا" عن تعزيز مفهوم ادارة الجودة ودمجها في العمليات المصرفية المتمثلة بالتخطيط والتطبيق والتطوير المستمر لأنظمة ادارة الجودة وفق المعايير الدولية.

ان اعتماد سياسات مالية ونقدية جديدة سوف تؤدي الى اصلاح شامل وهيكلة جديدة للقطاعين المصرفيين العام والخاص ووضع استراتيجية تحتم العمل والتنسيق معا" بصورة ايجابية بما يخدم الاقتصاد العراقي. ويرى الباحث ان القطاع المصرفي العراقي بحاجة الى رسم ملامح مصرفية جديدة تتزامن مع الخطة السنوية حتى عام 2017 بحيث تكون هنالك مراجعة مشتركة للبنك المركزي العراقي و القطاع المصرفي في تطبيق السياسة النقدية وفق رؤية مشتركة اساسها التشاور المستمر بين البنك المركزي و الجهاز المصرفي بقطاعيه العام والخاص.

الخاتمة

ان ضرورة اعادة النظر في عمل الجهاز المصرفي العراقي امر لابد منه وذلك لدعم الاقتصاد العراقي ودفع عجلة التقدم والازدهار وتحقيق كفاءة اقتصادية وعدالة اجتماعية داخل مؤسسات عمل الدولة والبنى التحتية كما ان العمل على زيادة الوعي المصرفي لدى الافراد والمؤسسات واعتماد نظام المصرفي الكتروني وتشجيع الافراد على التعامل مع النقود الكترونية يقلل من حدة المراجعات اليومية وتنظيم العمل داخل القطاعات المصرفية مما يساهم في اصلاح القطاع المصرفي. وعليه ان عملية الاصلاح لا تتم دفعة واحدة وانما لعدة مراحل تبدا" بجميع مكونات القطاع المالي والمصرفي والمؤسسات مالية غير المصرفية وعناصر السوق النقدية والمالية وانتهائها" بالأفراد من خلال الدورات التدريبة والكوادر الفنية والادارية التخصيصية لتأهيلهم مع استحداث مهارات جديدة تواكب الاجيال القادمة.

المصادر

المصادر العربية

شندي ، اديب قاسم.(2011). الاقتصاد العراقي الى اين. النجف : دار المواهب للطباعة .

جبار ، ابراهيم جاس.(2015). الاصلاح المصرفي في العراق الاسس والعناصر . مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط ، عدد19 .

النشرة المصرفية العربية ،القطاع المصرفي ومتطلبات التكيف والتطور، المرحلة المقبلة . بيروت، اتحاد المصارف العربية.

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء الابحاث، النشرة الاحصائية السنوية 2012، 2014،2013.

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء الابحاث، تقرير الاستقرار المالي للأعوام 2013، 2014.

ابونابله ، ازهار حسن .(2005).الائتمان المصرفي بين التحديات والمخاطر وسبل المعالجة دراسة تحليله للمصارف التجارية الخاصة، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد .

الاصلاح المصرفي الحكومي في العراق بين الواقع والطموح ، تقرير الشهري للملحقية التجارية، لندن، 2008 .

تقييم سياسة الاصلاح المصرفي في العراق، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، ورقة مقدمة الى حلقة نقاشيه ،2009.

الفيصل ، زياد جواد .(2009). اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق. اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد .

الجبوري ، حياة عبد الرزاق ، الاصلاح المصرفي وانعكاساته على بعض مؤشرات اداء الاقتصاد العراقي . رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد .

النصيري ، سمير عباس .(2015).الاصلاح المصرفي الخطوة الاولى في الاصلاحات الاقتصادية في العراق ، ملتقى العراق المصرفي .

عودة ، سوسن جبار .(2014).الاصلاح الاقتصادي، المفهوم السياسات، الاهداف الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار

كمال البصري.(2007). اطروحة للإصلاح المصرفي افكار المناقشة .

14- هدهود ، مايح شبيب .(2018). القطاع المالي والمصرفي بين اشكاليات الواقع وافاق الاصلاح، دراسة في اقطار عربية مختارة، جامعة الكوفة . مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 2، رقم 10 .

السعيدي ، ناصر .(2002). اصلاح القطاع المالي في سوريا :عامل التحديث والنمو الاقتصادي، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، المركز الثقافي العربي .

نبيل جعفر عبد الرضا.(2012). متطلبات اصلاح القطاع المصرفي في العراق، الحوار المتمدن، العدد 3721 .

هشام عبد الجبار.(2013). ورقه مقدمه للمؤتمر الصرف العرافي الاول الذي نظمته رابطه المصارف الخاصة في العراق، ايلول .

وليد عبدي .(2014). دراسة عن الجهاز المصرفي العراقي بين الواقع والطموح . مجلة المصارف العراقية، العدد(7) .

المصادر الاجنبية

Guitain، Manuel.(1992).capital Account liberalization: Brining policy in Line with Reality " a paper presented to a seminar on monetary policy in semi open Economies ،organized by the Institute of Economic Research ،Korea University and the Bank of Korea ،Seoul ، Korea ،November.

مصادر الانترنت

مجلس النواب العراقي ، تقرير اللجنة المالية العراقية حول متطلبات الاصلاح النظام المصرفي في العراق ، 2014 .

علي كنعان .(2003). الاصلاح المصرفي في سوريا ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ،على الموقع www.syrian.com.